في بيان مهم صادر عنه

المؤتمر يدعو إلى التكاتف لمواجهة العدوان وعدم شق الصف الوطني

تنازل الزعيم عن حقه الدستوري حقناً للدماء وصوناً لمقدرات الوطن

- اليمن وبفضل حكمة وحنكة الزعيم استطاعت تجاوز مؤامرة ما يُسمى بـ«الربيع العربي»
- دمَّر الكيان الصهيوني سوريا وتونس وليبيا ومصر واليمن في إطار «الفوضى الخلاقة»
- مخططات صهيونية وامريكية بأيادٍ عربية على رأسها «الاخوان»
- معركتنا هي الحفاظ على السيادة والأرض والعرض
- يجب الابتعاد عن أي عمل يهدف إلى شق الصف الوطني

أكد المؤتمر الشعبي العام ان المرحلة الراهنة تستدعي على كل القوى الوطنية والشرفاء من ابناء الوطن الوقوف صفاً واحداً والتكاتف فيما بينهم لمواجهة العدوان الهمجي على بلادنا وشعبنا.

وقال المؤتمر الشعبي العام- في بيان صادر عنه -الجمعة: إن العدوان الغاشم على بلادنا يأتي استكمالاً للربيع العربي وهي معركة للحفاظ على السيادة والأرض والعرض والتاريخ.. فيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا جماهير شعبنا اليمني العظيم

تعيش بلادنا هذه الايام الذكرى السادسة لما أُسمي بالربيع العربي الذي خططت له الاجهزة الاستخباراتية للكيان الصهيوني في اطار الفوضى الخلاقة والشرق الاوسط الكبير الذي اعلنته الولايات المتحدة الامريكية واستهدف تدمير مقدرات الدول الجمهورية الرافضة للهيمنة على القرار العربي المستقل والمقاومة للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية في سوريا وتونس وليبيا ومصر واليمن وما سبق تنفيذه في العراق، وهو الامر الذي استطاع من خلاله الكيان الصهيوني تدمير هذه الدول وإدخالها في دوامات الصراعات والحروب الداخلية تحت شعار اسقاط الانظمة وعملت من خلاله على زرع الفتن الطائفية والمذهبية والمناطقية في تلك الدول، وهو الامر الذي استطاعت بلادنا تجاوزه في حينه وعدم السماح بتنفيذه بفضل حكمة وحنكة الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الاسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- الذي آثر الحفاظ على مقدرات الوطن والسلم الاجتماعي وسلم السلطة حقناً للدماء وتنازل عن حقه الدستوري في استكمال فترة الرئاسة وهو الموقف الذي سيخلده التاريخ.

ولكن المؤامرات التي استهدفت بلادنا لم تتوقف، حيث عمل عبدربه منصور هادي ومعه الاخوان المسلمون وشركاؤهم خلال الفترة الانتقالية على ممارسة الاعمال الاستفزازية ضد المؤتمر الشعبي العام وقيادته وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بهدف اثارة الفتنة والزج بالبلاد نحو الصراعات والحروب الداخلية، ولكن المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه كانوا يدركون خطورة ذلك المخطط وعملوا على تفويت الفرصة على تلك العناصر والقوى، ووصل حجم التآمر الى مستوى استصدار قرارات من مجلس الامن الدولي تعسفية واستفزازية لجر البلاد الى الحرب الداخلية .

عمل هادي والاخوان على استهداف المؤتمر في المرحلة الانتقالية لزج البلاد في اتون الصراعات

استصدر «هادي» قرارات من مجلس الأمن تعسفية استفزازية لتفجير حرب داخلية

إفشال المؤتمر للمخططات التآمرية جعل هادي يلجأ للسعودية لشن عدوان على بلادنا

الاخوان في مقدمة التنظيمات التي نفذت مؤامرة الربيع العبري

مجلس الأمن يكيل بمكيالين ويرفض إدانة الحصار وقتل اليمنيين

وأمام فشل تلك المخططات التآمرية وعدم السماح بتنفيذها تم اللجوء الى الاستعانة ببعض الانظمة العربية بقيادة السعودية لشن عدوان همجي وغاشم وغير مبرر على بلادنا استهدف تدمير قدراته العسكرية والأمنية وتدمير البنية التحتية وقتل الاطفال والنساء والشيوخ وفرض حصار بري وبحري وجوي على شعبنا ووطننا وتسخير الامكانات المادية لإشعال الحروب والاقتتال الداخلي واستخدام التنظيمات الارهابية (القاعدة وداعش) في تنفيذ ذلك ،وإرسال القوات الاجنبية لاحتلال الاراضي والجزر اليمنية بدعم لوجيستي من الدول الراعية لما أُسمي بالربيع العربي اسرائيل وأمريكا وبريطانيا امام مرأى ومسمع المجتمع الدولي والذي جسد نظرية الكيل بمكيالين وإدانة الضحية وتشجيع المعتدي من خلال البيانات التي تصدر عن مجلس الامن الدولي التي تدين الشعب اليمني المقاوم للعدوان وتؤيد القوى المعتدية الغازية وترفض ادانة الحصار وقتل المدنيين الابرياء من ابناء الشعب اليمني .

يا جماهير شعبنا اليمني الأبي:

لم يعد خافياً على احد أن ما حصل في منطقتنا العربية كان تنفيذاً لمخططات صهيونية وأمريكية بعد الاعترافات التي اعلنت امام الرأي العام العالمي والذي نفذ من خلال ادوات ومكونات وأيادٍ عربية، وكانت حركة الاخوان المسلمين في مقدمة تلك التنظيمات التي عملت على تنفيذ هذا المخطط العبري وفرض السيطرة والانقضاض على السلطة وتدمير مقدرات الامة بمساعدة شركائهم من التنظيمات والجماعات التي كانت تدَّعي القومية واليسارية والإسلامية، ومما يؤسف له ان نجد في الوقت الراهن وبعد ان تكشفت الحقائق بعض القوى والجماعات التي تعلن انها رافضة للهيمنة الاسرائيلية والأمريكية على سيادة القرار العربي تعمل على الاحتفاء بهذه الذكرى المأساوية ليس على شعبنا ووطننا اليمني وحسب بل على شعوب ودول المنطقة، وهذا الموقف يضع اكثر من علامة استفهام وتساؤل حول حقيقة المبادئ والشعارات المعلنة التي تتنافى مع التوجه لإحياء ذكرى تنفيذ مخططات المخابرات الاسرائيلية والأمريكية.

يا جماهير شعبنا اليمني :

إن المرحلة الراهنة تستدعي على كل القوى الوطنية والشرفاء من ابناء الوطن الوقوف صفاً واحداً والتكاتف فيما بينهم لمواجهة العدوان الهمجي على بلادنا وشعبنا والذي يأتي استكمالاً للربيع العربي وهي معركة للحفاظ على السيادة والأرض والعرض والتاريخ والحضارة والابتعاد عن ممارسة أي فعل او عمل يهدف الى شق الصف الوطني كون ذلك يعد خيانة لدماء الشهداء وللأبطال من ابناء القوات المسلحة واللجان الشعبية الذين يقدمون ارواحهم ودماءهم فداء للوطن.. ولا نامت أعين الجبناء..المجد والخلود لشعبنا اليمني..

والخزي والعار للعملاء والمرتزقة..

صادر عن المؤتمر الشعبي العام

الجمعة 10-فبراير -2017م

جلسة ساخنة في البرلمان حول عدم صرف المرتبات

النويرة: أرقام الإيرادات التي أوردها الوزير تكفي لصرف الرواتب

الخولاني: نتساءل عن سر صرف سيارات مدرعة لمسئولين وعدم صرف المرتبات

الأكوع: هناك وصاية على كثير من الوزراء.. وفساد النفط لا مثيل له

اللهبي: البلاد تمر بمرحلة خطيرة.. فهل الوزير ضبط الإيرادات؟

صلاح: نطالب بتقرير تفصيلي من مكافحة الفساد أو إغلاقها

دغيش: على الجميع أن يربطوا الأحزمة ولن نتنازل عن ترابنا الوطني

وزير المالية: ليست لدينا نقود ونواجه حرباً اقتصادية وضغوطات الطابور الخامس

شهد مجلس النواب -أمس- جلسة ساخنة بين نواب الشعب ووزير المالية، حيث تمت مناقشة قضية عدم صرف حكومة الانقاذ مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين- كما وعد رئيس الحكومة بأنه سيتم صرف المرتبات بشكل منتظم ابتداءً من يناير 2017م.

واحتدم النقاش خصوصاً بعد أن صدم وزير المالية النواب بأن المالية لا تستطيع أن تصرف المرتبات لأن ما لديها عبارة عن شيكات، وأرصدة عبارة عن سندات.

هذا وقد وجه اعضاء البرلمان انتقادات شديدة لوزير المالية والحكومة لعدم القدرة على تحصيل ايرادات الدولة، وأنها تذهب الى جهات غير مسئولة.. وأن وزير المالية وكثيراً من الوزراء تمارَس عليهم وصاية.

وبهذا الخصوص قال النائب احمد النويرة عضو اللجنة المالية: إن حكومة الانقاذ خالفت توصيات البرلمان بشأن إعداد موازنة حيث اعتمدت موازنة عام 2014م، مشيراً الى أن المرتبات الأساسية حوالي 545 مليار ريال عام 2014م.. مؤكداً أن ما طرحه وزير المالية من أرقام الايرادات يكفي لتغطية المرتبات.

من جانبه قال النائب احمد الخولاني: الشعب يريد ما يفيده من حكومة الانقاذ وفي المقدمة المرتبات.. وطالب وزير المالية بإعطاء بيانات دقيقة حول الوضع المالي وعدم صرف المرتبات.. وتساءل الخولاني عن سبب صرف سيارات مدرعة لمسئولين في هذه الظروف الصعبة.. وأين ايرادات المنافذ؟

أما النائب عبدالرحمن الأكوع فقد استفسر عن سبب عدم ذكر وزير المالية المبالغ التي وردت من قبل هيئة مكافحة الفساد الى خزينة الدولة.. وقال: إن الكثير من الوزراء وعلى رأسهم وزير المالية تمارَس عليهم وصاية ولا يستطيعون التحرر منها، وأن كثيراً من الايرادات لا يتم تحصيلها للدولة..واعتبر أن عملية بيع المشتقات النفطية تشهد عمليات فساد وتلاعب لا مثيل لها في تاريخ اليمن..

أما النائب علي مسعد اللهبي فقد تساءل عن قدرة وزير المالية على ضبط الايرادات والسيطرة عليها، مشيراً الى أن البلاد تمر بمرحلة خطيرة.

من جانبه طالب النائب عزام صلاح بتقرير تفصيلي من هيئة مكافحة الفساد متضمناً الارقام والقضايا، وما تم إعادته من أموال، وإلاّ إغلاق هذه الهيئة التي تبلغ ميزانيتها أكثر من مليار.

أما النائب عبدالباري دغيش فقال: مستعدون أن نربط الأحزمة ونموت من أجل الوطن، ولكن على الجميع أن يربطوا الأحزمة ولن نتنازل عن كرامة شعبنا وكل شبر من أرضنا.

هذا وقال وزير المالية صالح شعبان -أمام البرلمان-أمس: إن خزينة الدولة لا تمتلك إلا القليل من العملة النقدية.

وأوضح شعبان أن موجودات البنك المركزي وفروعه عشية تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني كانت ملياراً ومائتي مليون ريال، فيما التزامات الدولة من مرتبات متأخرة ونفقات تشغيلية ومستحقات المجهود الحربي 352 مليار ريال.

مشيراً الى أن الحكومة حققت إيرادات حتى نهاية العام الماضي 517 مليار ريال كانت مستحقات متأخرة على عدة جهات، غير أنها على هيئة شيكات وأرصدة ورقية ولا يتجاوز النقدي منها 32 ملياراً.

موضحاً أن إيرادات النفط والغاز- تمثل مابين 75-80% من موارد خزينة الدولة -توقفت تماماً جراء العدوان الذي تقوده السعودية، في حين بقية الإيرادات ضريبية وجمركية من أهمها عائدات ميناء الحديدة التي قال إنها تدنت أثناء العدوان إلى 20% مقارنة بما قبل العدوان.

وقال وزير المالية: إنه إلى جانب شحة موارد الدولة عمل العدوان على خلق أزمة سيولة نقدية حيث إن الكتلة النقدية المتوافرة حتى نهاية 2015م كانت نحو ثلاثة تريليونات و200 مليار ريال، المتداول منها تريليون و430 مليار ريال.

وأضاف: أنه منذ نوفمبر الماضي أصبحت تلك الكتلة النقدية خارج سيطرة البنك المركزي وتم تسريبها من قبل العدوان إلى بنوك تجارية وإلى خارج البلد.

وقال: إن الحرب الاقتصادية تمارَس على البلد من قبل العدوان وما وصفه بالطابور الخامس الذي يمارس عليه "ضغوط غير عادية" لإعاقة أعمال وزارته- حسب شعبان.

وبالمقابل وصف نواب كلام وزير المالية بأنه محاضرة وتحليل اقتصادي وليس لغة وزير مالية.

هذا ودعا الشيخ يحيي الراعي -رئيس المجلس- وزير المالية ورؤساء المصالح الإيرادية الى عقد اجتماع لمناقشة مشكلة الايرادات ومواجهة القصور في التحصيل.

وقرر النواب تشكيل لجنة برلمانية لعقد اجتماعات مع وزارة المالية لمناقشة مختلف القضايا المالية.

تراجع الريال وفرض «الجرعة» يهددان الملايين بالموت جوعاً

مخاوف من ارتفاع جديد في أسعار السلع الأساسية والغذائية

تحذيرات من انتشار عصابات مسلحة تسطو على الأموال

تراجعت بشكل غير مسبوق ومتسارع العملة الوطنية "الريال" مقابل الدولار لتصل إلى أدنى مستوى في تاريخها وتسجّل 360-365ريالاً، وسط توقّعات باستمرار التراجع إلى 400 ريال.

وأغلقت بعض محال الصرافة أبوابها، فيما اعتذر البعض الآخر عن بيع أو شراء الدولار والاقتصار على صرف وإرسال الحوالات فقط، بعد تلقّيهم تعليمات بالامتناع عن تداول الدولار من أجل الحدّ من تراجعه في سوق الصرف الأجنبي.

ويخشى اليمنيون من التزايد السريع في أسعار السلع الأساسية والغذائية والدوائية وخاصةً المستوردة بسبب تراجع الريال، ما يفاقم من أوضاعهم المعيشية والاقتصادية الصعبة جرّاء استمرار العدوان الذي تقوده السعودية على بلادنا والحصار الجائر الذي تفرضه بدون سبب، والتي تدهورت في الفترة الأخيرة بسبب "الجرعة" غير المعلنة التي أدّت إلى ارتفاع أسعار البنزين والديزل والغاز المنزلي.

وتباع دبّة البنزين "20 لتراً" بأكثر من 5500 ريال والديزل بـ 4500 ريال والغاز بين 3- 4 آلاف ريال، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية واتّساع دائرة الفقر والبطالة وانهيار الخدمات الأساسية وعدم حصول موظّفي الدولة البالغ عددهم 1,3 مليون موظّف على رواتبهم منذ ستّة أشهر بسبب إجراء نقل البنك المركزي إلى عدن بناءً على قرار الفار هادي الذي يفرض عقاباً جماعياً لقتل الشعب اليمني.

وحذّر مراقبون من استمرار انشغال الأطراف السياسية بالصراع العسكري والسياسي وإهمال احتياجات ومتطلّبات المواطنين، وخطورة حدوث توتّرات اجتماعية أو "ثورة جياع" جرّاء الانهيار الاقتصادي المستمر، مشيرين إلى بدء انتشار عصابات منظمة تقوم بعمليات سرقة السيّارات والمنازل والمواطنين استغلالاً للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية.

الجدير بالذكر أن الفار هادي عاد الأسبوع الماضي من دولة قطر حيث طالب بمليار دولار كمنحة مالية لدعم قيمة الريال المهدد بالإنهيار.. غير أن المسئولين القطريين رفضوا منحه مبلغاً كهذا، وذكّروه بالاستعانة بمبلغ 500 مليون دولار التي سبق أن قدموها قبل أشهر لحكومته، الأمر الذي اضطر هادي للتوجه الى الرياض غير أن مساعيه خابت ورفض سلمان آل سعود مقابلته واعطاه مهلة عدة ساعات لمغادرة الرياض فوراً.

وقال مدير برنامج الأغذية العالمي في اليمن ستيفن أندرسون: إن مستويات الجوع الحالية في اليمن غير مسبوقة، بحيث باتت تشكّل صعوبات شديدة وتبعات إنسانية سلبية تؤثّر على ملايين من اليمنيين، خصوصاً مجموعات الأشخاص الضعفاء.

وأضاف أندرسون: "من المؤسف أن نرى المزيد من الأسر غير قادرة على تناول وجبات الطعام أو تذهب للنوم وهي تشعر بالجوع، في حين بات الأطفال والأمهات يحصلون على كميات قليلة من الغذاء".

شبح مذابح 13 يناير من جديد في عدن

وفي سياق متصل أمر الفار هادي بسحب قوات ما يسمى لواء زايد بقيادة الصبيحي التي كانت تتولى حماية المطار وإيكال مهمة أمن حماية المطار لقوات التدخل السريع التابعة له والتي اغلب افرادها ينتمون لمحافظة ابين ، وعززهم بكتيبتين من قوات الحماية الرئاسية المعززة بالسلاح الثقيل لأبي همام القباطي وبسام المحضار اللذين انسحبا من جبهة البقع بأمر من الفار.

هذا وعلى إثر اندلاع الاشتباكات بالقرب من مطار عدن، شاهد المواطنون انتشاراً عسكرياً لألوية ما تسمى الحماية الرئاسية والقوة التي كانت تتولى حماية المطار بقيادة صالح العميري «ابو قحطان»، وامتد هذا الانتشار حول المطار لتصل المواجهات الى جوار مستشفى البريهي عند مدخل الطريق البحري المؤدي الى المطار، وأغلق مسلحون محيط المطار ومديرية خورمكسر عقب انفجار استهدف نقطة امنية في جولة العريش قرب سور مطار عدن.

وفي هذا الشأن اكدت مصادر محلية تدخل قوات عسكرية من دولة الامارات بشن غارات جوية لطائرة الاباتشي التي حلقت بشكل مكثف في سماء مديرية خورمكسر والمطار، وقصفت طقماً عسكرياً ومدرعة ودبابة تابعة لما تسمى قوات الحماية الرئاسية المعززة بالدبابات والسلاح الثقيل، مما تسبب في مقتل وإصابة العديد من قوات التدخل السريع وبعض المواطنين.. مصادر محلية أوضحت أن المعارك انتهت بفشل قوات التدخل السريع وقوات الحماية الرئاسية بالسيطرة على مطار عدن، وظلت قوات الحزام الامني تحكم سيطرتها عليه، وإثر ذلك تدخلت وساطة لإنهاء الاشتباكات وانسحاب المسلحين.

هذا وقد أعلن عن إغلاق مطار عدن أمام الرحلات الجوية الى أجل غير مسمى.

وفي سياق آخر سبقت الاشتباكات المحتدمة في المطار ثورة شعبية ضد هادي وحكومته إثر انهيار سعر الريال مقابل الدولار وأزمة الوقود التي تعيشها المحافظات الجنوبية، كما شهدت المدن والمديريات مظاهرات احتجاجاً على عدم صرف رواتب الموظفين، وكذلك رفض محافظ عدن عيدروس الزبيدي قرار هادي باعتبار الاحد إجازة رسمية لإحياء الذكرى السادسة لنكبة 11 فبراير 2011م ، وقد أصدرت اللجنة التنسيقية الموحدة لمكونات الحراك والمقاومة الجنوبية بياناً رفضت فيه الاحتفال بهذا اليوم.